الكفاءة الحقيقية ليست في استعراض البيان الحكومي أو صياغته.. بل بسرعةِ التطبيق

الجلالي: الظروف الحساسة تستوجب الانتقال السريع غير المتسرع إلى الأهداف المنشودة

| الوطن

لا تكمن الكفاءة الحقيقية للبيان الحكومي في صياغته واستعراضه فحسب، بل في سرعة تطبيق ما ينطوي عليه من تطوير. بهذه العبارات اختزل رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي ما جاء في البيان الحكومي الذي تقدم به أمام مجلس الشعب مبيناً أن الظروف الحساسة التي يمر بها بلدنا الحبيب، تستوجب الانتقالَ السريع، غيرَ المتسرّع، إلى الأهداف المنشودة، لأن الزمنَ غالٍ وثمينٌ، ومورد نادرٌ يتأكل كلَّ يوم وكلَّ ساعة وكلَّ لحظة، وعلينا كسبُ رهان إدارته معاً.

وأفاد إن صعوبة الظروف لا ترهبُنا، واشتداد الضغوط لا يثني همَّتنا، مؤكداً أن من يستندُ إلى ثقة ودعم قائد الوطن وتطلعات المواطنين لا يبقى أمامه ما يحول دون نجاحه في أداء مهامّه..

الجلالي قال: إن اقتصادنا الوطني يعاني اليوم مشكلات عديدة، تتمثل بمعدلات نمو اقتصاديٍّ ضعيفة ومتذبذبة بين عام وآخر تشكّلت بفعل خليط من العوامل الخارجية والداخلية، إضافة إلى ضعف الموارد وخروج جزء هام من مكامن الإنتاج، مع ارتفاع مطرد بتكاليفه وأسعار مستلزماته، كل ذلك في ظل خلل هيكليٍّ في مقومات وحوامل النمو الاقتصادي والتراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، لافتاً إلى أن قطاعات الطاقة والبنى التحتية والخدمات تعاني ارتفاعاً متزايداً في الطلب عليها في ظل نقص الموارد ومحدودية القدرة على تلبيتها وتحسين نوعيتها. ولعل عدم توفر الكميات المطلوبة، ولو بالحد الأدنى، من حوامل الطاقة يُعد التحدي الأهمّ في وجه الحكومة. ففي ظل عدم توفر هذه الحوامل تبقى كل عناصر الإنتاج الصناعي والزراعي مقيدةً ومعطلةً.

وأكد الجلالي أن المبادئ العامة التي تنطلق الحكومة منها في بيانها تتمثل بداية بما يلي:

● التوافق مع المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التي كفلها دستور الجمهورية العربية السورية.

● مراجعة السياسات بما يضمن تطوير المنظومتين: الاقتصادية والإدارية.

● مراعاة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية المتصلة بالعدالة الاجتماعية.

● الاعتماد على القدرات الذاتية في عملية الانتقال التدريجي المدروس إلى اقتصاد منتج.

● النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والهدر، وحمايةُ وصونُ المال العام، وتعزيزُ الرقابة المجتمعية.

● الحوار والتشاركية بين مختلف مكونات الدولة لإحداث نقلة نوعية في السلوك والأداء للمؤسسات والأفراد.

وقد جاء البيان شاملاً لكل النواحي سواء في مجال الدفاع والأمن الوطني أم في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وفي مجال البنى التحتية والموارد والطاقة والخدمات، إضافة إلى التنمية البشرية والإدارية وصولاً إلى التنمية الاقتصادية التي حاولت الحكومة في بيانها أن تعمل على توفير بيئة اقتصادية محفزة وجاذبة للاستثمار والإنتاج، تتسم بمؤشرات اقتصادية مستقرة تسهم في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة.

وأن تتبنى الحكومة الأهداف الاقتصادية العامة والمتمثلة بتحفيز النمو الاقتصادي المتوازن والشامل واستقرار المستوى العام للأسعار. إضافة إلى تحسين عدالة توزيع الدخل، وتعزيز كفاءة سياسات إعادة توزيع الدخول والثروات بما يضمن الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

وأشار البيان إلى أن الحكومة تواجه في مسعاها لتحقيق هذه الأهداف جملةً من التحديات وأهمُّها: الآثار السلبية المتراكمة لبعض السياسات الاقتصادية الموروثة منذ عدة عقود، والتي عمّقت المشكلات الاقتصادية بشكل كبير في ضوء المستجدات الطارئة التي تعرض لها اقتصادنا. إضافة إلى ضعف وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتزامنه مع عدم استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار حيث تجلت الأزمة الاقتصادية بشكل ملموس من خلال ارتفاع معدلات التضخم مترافقاً مع تراجع في الطلب الكلي «الركود التضخمي». والأهم وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات، مع محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في ظل ظروف الحرب الإرهابية والإجراءاتِ القسرية الأحادية الجانب.

وأشار البيان إلى التفاوت التنموي الكبير بين المحافظات والذي تعمق بسبب الحرب ومفرزاتها مع التحديات المتصلة بالأمن الطاقي والمائي والغذائي وأثرها على القطاعات الاقتصادية وغيرها.

وأشار البيان إلى أن الحكومة سوف تعمل على تحقيق أهدافها ومواجهة التحديات من خلال: الاستمرار في إعادة هيكلة سياسات الدعم الحكومي لزيادة كفاءتها وخلق ترابط بين الدعم الاجتماعي والدعم الموجّه لأغراض الإنتاج. والحفاظ على الأراضي الزراعية والحدّ من استخدامها لأغراض غير زراعية ومنع تدهورها، والتوسع في استصلاح الأراضي. إضافة إلى السعي لتكامل القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي لتوفير احتياجاته من كل المنتجات الزراعية التي يمكن إنتاجها محلياً. ومن ثم تحفيز النشاط الاقتصادي في الريف.

مدير الأراضي لـ«الوطن»: وسعنا نطاق الأراضي التي يمكن استثمارها

«الزراعة» و«الكهرباء» يتفقان على التعامل بمرونة أكبر في ملف مناطق إقامة مشاريع الطاقة

| جلنار العلي

ناقش وزيرا الزراعة فايز المقداد والكهرباء سنجار طعمة خلال اجتماع عقد أمس في وزارة الزراعة آليات التعاون في مجال مشروعات الطاقات المتجددة ودور وزارة الزراعة في تحديد الأراضي الصالحة لإقامة هذه المشاريع.

بداية، أشار وزير الكهرباء إلى أن الحكومة تتجه للتوسع بهذه المشروعات وتشجيعها وتقديم كافة التسهيلات، لما لها من أهمية في رفد الشبكة بكميات من الكهرباء، لافتاً إلى أهمية الاستثمار في هذا المجال بحيث تحقق اشتراطات وزارتي الزراعة والكهرباء وبقية الجهات.

ومن جهته، أكد وزير الزراعة أهمية هذه المشروعات لما لها من بعد وطني، لافتاً إلى ضرورة وضع رؤية مشتركة للحفاظ على الأراضي الزراعية من جهة وتحقيق المصلحة الوطنية للتوسع بمشروعات الطاقات المتجددة من جهة أخرى، مشيراً إلى البلاغ رقم 17 الصادر في عام 2022 والذي حصر مراكز توزيع الشبكة الكهربائية في مناطق الاستثمار الخامسة، مؤكداً أن الخروج من شرط مناطق الاستثمار والاعتماد على الدليل المقدرة الإنتاجية يحتاج لدراسة لجان مختصة لدراسة نوع الأرض وملاءمتها لهذه المشروعات.

مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة جلال غزالة أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش الاجتماع أنه في السابق كانت الوزارة تعمل وفقاً للبلاغ رقم 17 الصادر في عام 2022 الذي أتاح إقامة هذه المشاريع في منطقة الاستثمار الخامسة، مؤكداً أن الوزارة في حال كان المشروع خارج البادية يطبق عليه

المقدرة الإنتاجية ومحضر اتفاق الوزيرين، لافتاً إلى أن الجديد في الاجتماع الذي عقد يوم أمس هو التعامل بمرونة بشكل أكبر في هذا الملف، حيث يمكن الخروج من مناطق الاستثمار الخامسة في البادية باتجاه الأراضي الزراعية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قرب تلك الأراضي من مراكز وجود المحطات الكهربائية وتوزيع الكهرباء والانطلاق للأراضي التي لا يتوافر فيها مورد مائي والأقل خصوبة وإنتاجية أي التي لا يمكن استثمارها زراعياً، والأراضي الزراعية المصنفة وفق المقدرة الإنتاجية من الصفوف 5-8.

وفي السياق، أكد غزالة أنه لم يتم تحديد هذه الأراضي حتى الآن، وإنما تم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارتي الزراعة والكهرباء في كافة المحافظات لتحديد المواقع وإجراء كشوفات على الأراضي التي يمكن استثمارها بغض النظر عن منطقة الاستثمار، أي يمكن دراسة خاصية كل أرض على حدة.

مدير التخطيط لـ«الوطن»: تم التركيز على ملف استيراد الأسمدة وضرورة تسريع تنفيذ الاتفاقيات

من جهة أخرى بحث وزير الزراعة الدكتور فايز المقداد يوم أمس مع السفير المفوض وفوق العادة لجمهورية بيلاروس بدمشق يوري سلوكا والوفد المرافق له علاقات التعاون في المجال الزراعي بين البلدين وتطويرها وتحسين التبادل التجاري.

وخلال الاجتماع، أشار الوزير إلى الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في المجال الزراعي وخاصة الحجر الصحي النباتي والبيطري والصناعات الغذائية والبرامج التنفيذية لها، موضحاً أن التصنيع الزراعي لا يقتصر فقط على المنتجات الزراعية بل مستلزمات الإنتاج، لافتاً إلى ضرورة توقيع مذكرة تفاهم يمكن من خلالها تأمين الاحتياجات من السماد بشكل مستقر وعلى المدى الطويل، بالإضافة إلى تشكيل لجان فنية من كلا الجانبين لتحديد أشكال تبادل المنتجات وفق روزنامة محددة بحيث تحدد المنتجات المتاحة للتصدير أو المقايضة.

من جهته، أكد السفير أنه مستعد لنقل الأفكار المطروحة إلى حكومة بلاده، لافتاً إلى أهمية تحديد قائمة بالمنتجات المتاحة للتبادل التجاري وتشكيل الفرق الفنية وعقد اجتماعاتها بأسرع وقت ممكن لوضع صيغة واضحة للتعاون.

مديرة التخطيط في وزارة الزراعة نازك العلي، بيّنت في تصريح لـ«الوطن» أنه تم خلال الاجتماع إجراء مباحثات حول اتفاقيات التعاون والبرامج التنفيذية الموقعة بين الطرفين وآلية تفعيلها، وتفعيل الإجراءات التي كانت تتم سابقاً ولاسيما تلك المتعلقة بتبادل المنتجات بين البلدين، كما تم الاتفاق على تشكيل فريق فني لوضع خطة عمل في سبيل تحقيق ذلك وفق أنظمة ومتطلبات كل بلد، كما تم التركيز على ملف استيراد الأسمدة.

وأكدت العلي وجود علاقات زراعية بين البلدين في السابق، ولكن تأثرت تلك العلاقات خلال الأزمة التي مرت بها سورية، وانخفض حجم التبادل بين البلدين لذلك هناك سعي حالياً لتجديد هذه العلاقات بما يتوافق مع ظروف وشروط البلدين، وتم التأكيد خلال الاجتماع على اتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع بتنفيذ تلك الاتفاقيات وخاصة مع اقتراب موعد انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة السورية البيلاروسية.

صناعيو الألبسة بين متفائل ومتشائم على مستقبل صناعتهم

الصناعيون يطالبون بتمديد إنذار نقلهم إلى المناطق الصناعية لعشر سنوات

| هناء غانم

تتباين آراء صناعيي القطاع النسيجي والألبسة بين التفاؤل والتخوف على مستقبل صناعتهم التي كانت من أهم وأبرز القطاعات الإنتاجية التي تعتمد عليها السوق المحلية والخارجية، ويؤكد البعض ضرورة دعم هذا القطاع من خلال تعديل القوانين وتأمين الكهرباء والطاقة وكل مستلزمات الإنتاج وتوفير المواد الأولية، لافتين إلى أن ضعف العمالة لمهنة الألبسة دفع العديد من معامل الألبسة لتتوقف عن العمل.

غرفة صناعة دمشق وريفها عقدت اجتماعا امس مع صناعيي الألبسة للوقوف على كل الصعوبات المتعلقة بالصناعات النسيجية والعمل وخاصة أن هناك مشكلات تواجه المعامل الصناعية الواقعة خارج المدن الصناعية في مناطق ريف دمشق والتي تلقت إنذاراً بضرورة نقل مقرها إلى مدينة عدرا الصناعية بناء على البلاغ رقم 10علماً أنه يوجد حوالي /18/ مشروع تنظيم لمناطق صناعية لم يتم إقرارها بعد، حيث طالب الصناعيون بضرورة الإسراع في صدور قرار اعتماد المناطق الصناعية في ريف دمشق وتمديد مدة الإنذار من سنتين ونصف الى عشر سنوات، واستثناء القطاع النسيجي من الانتقال إلى مدينة عدرا الصناعية وذلك لاعتماد هذا القطاع على عدد كبير من العمال وكلف النقل المرتفعة ستؤدي إلى رفع كلف الإنتاج وبالتالي زيادة صعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية وعدم القدرة على التصدير.

رئيس القطاع النسيجي، في غرفة الصناعة نور الدين سمحا أشار إلى أهمية استمرارية النجاح الذي يحققه القطاع النسيجي وخاصة بعد معرض إكسبو- سورية 2024 والمحافظة على هذا النجاح من خلال تبيان السلبيات والإيجابيات التي تواجه هذا القطاع ووضع الحلول لها.

وعبر في حديثه لـ«الوطن» عن تفاؤله بتحسن القطاع النسيجي وخاصة أن توجهات الحكومة الجديدة تصب في إطار دعم الصناعة الوطنية، آملاً تخطي كل المعوقات في الجهود الرامية لتحسين الواقع الصناعي على الرغم من الظروف الحالية نتيجة للجهود التي تبذل من قبل القطاعين العام والخاص في سبيل ذلك.

وفي سياق آخر أشار سمحا إلى مشروع تعديل المرسوم رقم /8/ للعام 2021 الخاص بحماية المستهلك مستعرضاً المقترحات الموضوعة من قبل الغرفة لبعض مواد المرسوم لدراستها ووضع المقترحات الجديدة بعد أن تتم دراستها مع باقي أعضاء اللجان المشكلة ضمن نطاق الغرفة وتقديمها خلال مدة أقصاها سبعة أيام إلى الغرفة.

بدوره أدهم الطباع نائب رئيس القطاع النسيجي في غرفة صناعة دمشق وريفها أكد في تصريح لـ«الوطن» على أن حماية المنتج المحلي بات ضرورة ملحة وهو مطلب الصناعيين، مشيراً إلى أهمية النظر بتعديل القانون رقم /8/ الإضافة إلى السعي الحثيث مع الحكومة الجديدة لتخفيض كلف الإنتاج من خلال خفض أسعار المواد الأساسية الداخلة في صناعة الألبسة الداخلية وأهمها خيوط الغزل لتتناسب مع السعر العالمي.

وبيّن الطباع أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج من حوامل الطاقة والغزول يضاف إليها مواد التعبئة والتغليف وأسعار الشحن التي ارتفعت بشكل ملحوظ يؤدي إلى رفع سعر المنتج النهائي ويشكل عبئاً على المواطن في تأمين هذه السلعة إضافة لخروج المنتج السوري من المنافسة خارجياً مقارنة مع أسعار المنتجات الأجنبية. مضيفاً: تعمل كغرف صناعية للحفاظ على مكانة وحصة المنتج السوري في الأسواق التصديرية وخاصة المنتج المصنوع من القطن ذي الجودة العالية والسمعة الجيدة عربياً وعالمياً.

وخلال الاجتماع أشار الطباع إلى ما تقوم به الغرفة مع الجهات المعنية على تنفيذ القرارات وخاصة ما يتعلق بالقطاع النسيجي من خلال تعاون الغرفة مع إدارة الجمارك العامة في آلية الكشف على الأقمشة المصنرة لمساعدة الصناعيين، منوهاً بعملية التحول الرقمي وهي إحدى أهم الخطوات التي تخطوها الغرفة كعمليات الدفع الإلكتروني للمحروقات وغيرها من الخدمات التي ستقدمها الغرفة لأعضاء هيئتها العامة.

وتتطرق الطباع إلى مقترحات لجنة الألبسة الداخلية، حيث شملت هذه المقترحات مشاركة اتحاد غرف الصناعة السورية كممثل عن الغرف عند إجراء أي تحليل للألبسة في المخابر التموينية وذلك لضبط المخالفات، والسماح باستيراد مادة السيلكون كمخصصات صناعية لعدم توافرها محلياً والتي تستخدم كمانع انزلاق في الألبسة الداخلية والجوارب، بالإضافة إلى تحرير أسعار الألبسة باستثناء ألبسة المدارس لكونها تعتمد على قواعد تسعير مخصصة.

وفي السياق ذاته أكد رئيس لجنة الألبسة الداخلية في غرفة صناعة دمشق وريفها عامر رنقوسي لـ«الوطن» أن صناعة الألبسة حالياً تشهد ركوداً وانخفاضاً بالإنتاج بسبب خروج المنتج السوري من المنافسة عالمياً وعدم القدرة على التصدير للأسواق الخارجية كذلك محلياً ضعف القوة الشرائية للمواطن مقابل ارتفاع سعر المنتج في السوق المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام.

6 إلى 8 سفن محملة بالقمح المستورد في الموانئ بشكل دائم

هليل لـ«الوطن»: مخزوننا من القمح جيد جداً ويكفي لأشهر لا يمكن الاستغناء عن المطاحن الخاصة

| رامز محفوظ

أكد المدير العام للمؤسسة السورية للحبوب سامي هليل في تصريح لـ«الوطن» أن المخزون من مادة القمح جيد جداً ويكفي لأشهر والمؤسسة تبذل جهوداً كبيرة لتأمين مادة الدقيق اللازمة لصناعة رغيف الخبز في كل محافظات القطر ولا خوف على رغيف الخبز.

وكشف هليل عن وجود 7 سفن حالياً محملة بالقمح المستورد في وقت واحد في مرفأي اللاذقية وطرطوس يتم تفريغهما وشحنهما عبر القطار وسيارات المؤسسة إلى المحافظات، لافتاً إلى أن المؤسسة تعمل على تأمين مخزون إستراتيجي من مادة القمح خاصة في ظل الظروف الراهنة، مبيناً أن السفن المحملة بالقمح المستورد موجودة في المرافئ بشكل دائم باعتبار أن المؤسسة وضعت برنامجاً لشحن الأقماح حيث يوجد بشكل دائم ما بين 6 إلى 8 سفن محملة بالقمح المستورد في المرافئ.

وأشار إلى أنه من ضمن خطة المؤسسة حالياً العمل على وضع مخزون إستراتيجي من مادة الدقيق في المحافظات حيث تم وضع مخزون إستراتيجي مؤخراً في دمشق يكفي لعدة أيام إضافة إلى محافظات درعا وحمص لأن المؤسسة تقوم بشحن الدقيق بشكل يومي لمحافظات مثل الرقة ودير الزور ودرعا ودمشق إضافة لشحن القمح، مبيناً أن المؤسسة تقوم بنقل القمح والدقيق يومياً بقدر بنحو 20 ألف طن من المرافئ والصوامع إلى المطاحن.

وبالنسبة لإعادة تأهيل مطاحن جديدة أوضح مدير مؤسسة الحبوب أنه مع بداية شهر أيار الماضي وقعت المؤسسة عقداً لإعادة تأهيل مطحنة تل بلاط في مدينة حلب بطاقة إنتاجية 400 طن يومياً كما تم توقيع عقد حالياً لإعادة تأهيل مطحنة ابن الوليد بحمص بطاقة إنتاجية 400 طن يومياً والعقد قيد التصديق، ومن ضمن خطة المؤسسة بداية العام القادم الإعلان للتعاقد على إعادة تأهيل مطحنة خان طومان مع صومعتها بحلب، أما بالنسبة لمطحنة تلكلخ بحمص التي تعتبر مشروعاً متعثراً منذ عام 2013 قامت المؤسسة حالياً بإجراء تجارب أولية لطحن كمية 2500 طن من القمح خلال مدة عشرة أيام بهدف استكمال إجراءات استلامها الأولية والتجربة نجحت بعد 11 عاماً من التعثرات وتبلغ طاقتها الإنتاجية 600 طن يومياً.

كما قامت المؤسسة بإصلاح أحد الخطوط في مطحنة أم الزيتون بالسويداء بطاقة إنتاجية 150 طناً ووضعه بالخدمة، كما تم استلام مطحنة سلحب بحماة منذ عدة أيام وطاقتها الإنتاجية 300 طن يومياً وتنتج دقيقاً على مستوى عال من الجودة، وبالنسبة للصوامع هناك إجراءات للتعاقد لإعادة تأهيل صومعة عدرا التي تعرضت للتخريب والسرقة بطاقة إنتاجية 200 ألف طن يومياً ولإعادة تأهيل صومعة خان طومان بطاقة 100 ألف طن وصومعة السخنة المعدنية بمحافظة الرقة بطاقة إنتاجية تتراوح بين 10 و12 ألف طن وصومعة نوى المعدنية بدرعا بطاقة إنتاجية تتراوح كذلك بين 10 و12 ألف طن وتأهيل هذه الصوامع يوفر من عمليات استيراد أكياس الخيش وتوفير في القطع الأجنبي باعتبار أنه يمكن استلام الأقماح عبر هذه الصوامع دوغما وغير مشولة.

وبين هليل بأن جميع المطاحن التي يتم التعاقد لإعادة تأهيلها ستدخل جميعها بالخدمة وستكون جاهزة للإنتاج بشكل كامل مع نهاية العام القادم كحد أقصى وبالتالي فإن دخول هذه المطاحن بالإنتاج سيساهم بتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل المحافظات الموجودة بها من مادة الدقيق وسيؤدي إلى تسهيل عملية شحن الدقيق إلى محافظات أخرى والتوفير في أجور النقل والطحن باعتبار أن المؤسسة تضطر حالياً للتعاقد مع مطاحن خاصة من أجل طحن الدقيق ومع ارتفاع كلف الطحن بشكل كبير عبر هذه المطاحن فإن إعادة تأهيل مطاحن جديدة ودخولها في الإنتاج سيؤديان لتوفير مصاريف كبيرة.

وعن إمكانية الاستغناء عن المطاحن الخاصة وتوفير في التكاليف المدفوعة قال هليل: إن المؤسسة تتعاقد مع المطاحن الخاصة قبل الأزمة وباعتبار أننا بحاجة وسطياً لطحن مابين 6500 و7000 طن يومياً من مادة القمح لذا يتم الاستعانة بالمطاحن الخاصة وليس هناك إمكانية للاستغناء عنها حالياً.